

مجلس الأعيان

رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في  
أفريقيا والعالم العربي

2007 Retreat

اللقاء التشاوري لعام ٢٠٠٧

workpaper on national policy,  
legislations and prospects of peace  
and progress.  
ورقة عمل حول السياسة الوطنية والتشريعات والتوجهات  
الخاصة بصيانة السلام والتقدم

presented by: إمداد

د. فايز الطراونه Dr. Fayez

Al Tarawnah

عضو مجلس الأعيان

عمان - الأردن

Member of Al-Ayan Council. Amman, Jordan

## المقدمة

ان السلام والتنمية والديمقراطية تشكل ثالوثاً متفاعلاً يعزز كل طرف فيه الطرفين الاخرين ، ففي غياب الديمقراطية لا يمكن ان تكون هناك تنمية مستديمه ، اذ تتفاقم الفوارق فتبلغ حداً لا يطاق وتفضي الى القسر والتسلط .

إن الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون على المستوى الوطني من العوامل الأساسية في تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع.

لذلك لا بد من إتباع سياسات سليمة تستجيب لاحتياجات الشعوب ، سياسات تكون قائمة على احترام حقوق الإنسان وبالأخص الحق في التنمية والحق في العيش الكريم والحماية من الفقر والجوع والحق في العيش بعالم يسوده الأمن والسلام . وكبرلمانيين ممثلين لمجالس الشيوخ والبرلمانات في افريقيا والعالم العربي نؤكد على اقتناعنا بضرورة مواصلة العمل الموحد والتضامن المستمر من اجل بناء عالم ينعم بالسلام والازدهار ، وتعزيز المصالح المشتركة لدولنا من خلال التعاون الدولي والإقليمي من اجل مواصلة التقدم والسلام نحو تحقيق أهداف الألفية الجديدة.

يقع على عاتقنا مسؤولية كبيرة نحو شعوبنا تتمثل في نشر قيم التسامح والعدالة والمساواة والحرية ، وتعزيز لغة الحوار والتأكيد على انها اللغة التي يجب ان تسود في معالجة مشكلاتنا وأختلافتنا وقضايانا ، ويجب علينا اعادة النظر في تشريعاتنا وصياغة التشريعات والقوانين التي تعمل على نبذ العنف والأرهاب والتطرف ودفع

حكوماتنا للتصديق على الاتفاقيات الدولية التي تساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين ، مما ينعكس بشكل ايجابي على تعزيز التقدم والسلام.

أن اجتماعنا هذا يشكل ركيزة مهمة في عمل التجمعات التشريعية الإقليمية وذلك من خلال تجنيد كل الإمكانيات في سبيل طرح قضايا التعاون والتنسيق وإقامة علاقات وثيقة مع مختلف التجمعات البرلمانية المختلفة من اجل تحقيق العدالة والتعاون وتكوين قاعدة متينة من الرأي البرلماني المتفهم للمتطلبات الدولية والإقليمية ، وخاصة ما يتعلق منها بصيانة السلم والأمن الدوليين ووضع رؤية متفهمة لقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وبالإضافة الى القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الارتباط الوثيق بعملية التنمية المستدامة وأهداف اللفية الجديدة .

ان تحقيق الامن والسلام والحماية من الفقر والجوع من أسمى أهداف القانون الدولي والمنظمات الدولية التي اطلقت في أواخر القرن التاسع عشر وتبلورت ونمت في القرن العشرين سواء على الصعيد العالمي او الصعيد الاقليمي.

ان رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي جاءت لكي تعمل على تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين العالم العربي وافريقيا في مختلف المجالات .

وعلىنا كبرلمانيين ممثلين لأفريقيا والعالم العربي ان نؤكد على خطورة شبح الارهاب ، الإرهاب الذي يزعزع الامن الوطني والاقليمي والدولي والذي يهدد بدوره السلم العالمي ، ان الارهاب ظاهرة دولية لا تستثني بلد دون اخر لذلك على جميع الحكومات والبرلمانات ان تقف كيد واحدة في مواجهة هذا العدو العالمي الذي يهدد

امننا وسلمنا جميعاً وأصبحت الحاجة ماسة وملحة لتأسيس نظام أمن دولي لمحاربة الإرهاب من جذوره .

فالفرق والجوع والبؤس والبطالة وعدم تطبيق الديمقراطية بوجهها الحضاري والانساني وعدم وجود نظام عادل لتوزيع الثروات داخل اقاليم الدول والخرق المستمر لحقوق الانسان والاستعمار والاحتلال كل تلك الامور تذكى الارهاب والتطرف وبالتالي تدمير عملية التنمية والتقدم وتهديد السلام العالمي.

وكبرلمانيين لمجالس الشيوخ والبرلمانات في افريقيا والعالم العربي نؤكد على ضرورة الوصول الى تسوية شاملة وعادلة للصراعات الدولية ولاسيما الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي للخروج من حالة الحقد والكراهية للسياسات التي تقوم على الاحتلال واستخدام القوة بدلاً من الحوار الهادف لحل النزاعات بعد ان ثبت ان الحل العسكري وحده لا يكفي بل ربما يزيد من ظاهرة الارهاب ، وعليه نؤكد على ضرورة مساعدة الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه كاملة وأقامة دولته المستقلة.

## التحديات التي تواجه السلام والتقدم

إن الأمن والسلام ، ودفع عجلة التنمية وتحقيق التقدم لهو مطمح كافة الشعوب وغاية جميع الدول، لتحقيق كرامة الفرد وتحسين معيشتة. ونحن في مطلع الألفية الجديدة ما زالت تواجهنا العديد من المخاطر والصعاب التي من واجبنا التصدي لها ، لتحقيق غاياتنا وأهدافنا ، ومن أهم هذه المخاطر :

### الإرهاب

إن الإرهاب وأحداثه في بقاع العالم يمثل تهديداً مباشراً لكافة القيم الإنسانية ولاستقرار وأمن ورفاهية الشعوب والمجتمعات، بل من أخطر التحديات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يتطلب منا جميعاً تكثيف الجهود والتنسيق والتعاون المستمر على مختلف الأصعدة والمستويات من أجل التصدي لهذا الداء الخطير واحتوائه ومعالجة أسبابه .

وقد أثبتت الأحداث التاريخية المتلاحقة بان انتشار الظلم والقهر الاقتصادي والسياسي والثقافي والتمييز العرقي والعنصري ، يشكل الدافع الأساسي لتوفير البيئة المناسبة لنمو وازدهار الأفكار المتطرفة المغذية للإرهاب، وهو ظاهرة غير مرتبطة بمنطقة أو حضارة أو ديانة أو قومية بعينها، لذلك علينا جميعاً العمل لتعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى سيادة العدالة بين الشعوب وروح التسامح والحوار بين مختلف الثقافات والحضارات والأديان لتعزيز الاحترام والتفاهم بينها.

ويتوجب إيجاد تعريف واضح للإرهاب، وتعزيز وتفعيل النظام التشريعي والقانوني الدولي القائم للتصدي له وبما يكفل التطبيق غير الانتقائي لصكوكه ، والتفريق بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرر من الاحتلال وتقرير المصير

وذلك وفقا لمبادئ الميثاق الدولي وقرارات الشرعية الدولية وبروتوكولات حقوق الإنسان ذات الصلة .

وفي هذا الصدد لابد من التصدي لكل من يحاول اربط بين الاسلام والارهاب سواء من داخل الجسم الاسلامي الكبير او من اعداء دين الله الحنيف

### الفساد

الفساد ظاهرة عالمية تنتشر في كافة المجتمعات على اختلاف درجة نموها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها تستشري في دول العالم الثالث بشكل يعتبر تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار في المجتمعات . ويخل بمبدأ التوزيع العادل بالمصادر والتمتع بحقوق الإنسان. ويرتبط بشكل وثيق بغيره من الجرائم كالإرهاب وغسيل الأموال سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ويتمثل الفساد بإساءة استخدام السلطة، والواسطة والمحسوبية، والرشوة، وجرائم غسيل الأموال ، والتي تعمل على خلخلة المجتمع وزيادة غنى الأغنياء وفقر الفقراء وعرقلة مسيرة التنمية والإصلاح والتقدم ، الأمر الذي يدفع بالجميع للوقوف عند مشكلة الفساد واجتثاث أسبابه والقضاء على بؤره من خلال التغيير والإصلاح ومحاسبة المفسدين ضمن سياسات وطنية فعالة تحقق العدالة والمساواة في المجتمع .

### الديون

تعتبر أزمة المديونية والتي بدأت تتفاقم منذ العقدين الأخيرين من القرن المنصرم احد المشاكل الهامة والمعيقة لمسيرة التنمية والتقدم حيث أضرت باقتصاديات الكثير من الدول ، فرغم مختلف مشاريع إعادة الجدولة وإعادة الهيكلة وتحويل الديون وغيرها من السياسات، فقد زاد عبء الدين لدى البلدان النامية بشكل هائل، الأمر الذي

عمل على استنزاف الموارد وزيادة التضخم وارتفاع الأسعار، وتشبث من عمليات التنمية بكافة أشكالها . وخدمة الدين تآكل معظم عوائد الدخل القومي، ومخصصات التنمية الواجب توجيهها لخدمة التعليم والرعاية الصحية ، والبنية التحتية، حيث تتجه لخدمة سداد الدين وتزيد من ظاهرة الفقر وتزيد من توسيع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

## العولمة

أصبحت العولمة الاقتصادية أحد أهم المعالم الرئيسية في النشاطات الاقتصادية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، فلم يقتصر تأثيرها بعيد المدى على الأوجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعالم فقط ، بل إنها تضع النظام الاقتصادي الدولي في مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل. فمع المشاكل الموجودة ، طرح النظام الاقتصادي على دول العالم- وبخاصة الدول النامية- في ظل العولمة مشاكل جديدة، أكثر صعوبة. إن القيام بدراسة أولية والعمل من أجل تأسيس نظام اقتصادي جديد في ظل العولمة هو أمر ذو قيمة كبرى بالنسبة لنا بالتأكيد. وهو أمر ذو دلالة عظيمة، ليس فقط من أجل ترقية تطور طبيعي وصحي ومدعم لاقتصاد العالم في القرن الحادي والعشرين، بل من أجل صياغة نظام عالمي جديد حر أيضاً.

وستبقى العولمة هي الآلية الرئيسية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العالم في القرن الحادي والعشرين وتؤثر على حياة كل سكان العالم بطريقة أو بأخرى ولا بد أن يتم تعديل مسار العولمة الاقتصادية على الأخص لتصبح أكثر رفقا بالبيئة والتركيبية الاجتماعية للدول النامية.

فالعولمة كما طبقت في السنوات الماضية ساهمت في إحداث غنى فاحش لدى أقلية وفقير كبير لدى الأكثرية ،وتباين هائل في الثروات في عديد من الدول النامية

لذلك ينبغي أن يتم عمل تغيير في سياسات ثلاثي العولمة الاقتصادية، المتمثلة ب : منظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وان تصبح السياسات أكثر اهتماما في مصالح الغالبية العظمى من سكان العالم من الفقراء والمهمشين . وعلى الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظراً لسرعة انتقال المعرفة وانتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات، فأنها في المقابل تفرض مخاطر على الأمن البشري ومن هذه المخاطر:

- ١- ضعف الاستقرار المالي، حيث انه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال فان إمكانية حدوث أزمات مالية، متوقعة الحدوث .
- ٢- غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل، إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية، وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.
- ٣- غياب الأمان الصحي، فسهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض: كالإيدز.. وغيرها.
- ٤- غياب الأمان الثقافي، حيث تقوم العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية. حيث أن انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة تقوم على انتقال المعرفة والأفكار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وفي أحيان كثيرة تكون تهديدا على القيمة الثقافية المحلية .
- ٥- غياب الأمان الشخصي، ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا ولا تقف عند حدود دولة واحدة.
- ٦- غياب الأمان البيئي، وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة .



٧- غياب الأمان السياسي المجتمعي : حيث أضفت العولمة طابعا جديدا على النزاعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود ، وهو ما أضفى عليها تعقيدا وخطورة شديدين، كما انتعش دور شركات الأسلحة والتي أصبحت تقوم بتقديم تدريب للحكومات ذاتها، وهو ما يمثل تهديدا خطيرا للأمن الإنساني.

### الصراعات والنزاعات الداخلية

تظهر خطورة ظاهرة الصراعات والنزاعات الداخلية من آثارها السلبية على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع .  
فالدولة التي تعاني حالة مستمرة من هذا النوع من الصراع، تعجز عن تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، فتصبح الدولة والمجتمع فريسة لحالة تدهور ، وعجز اقتصادي مستمر ، يهدد أي أمل لتحسين حالة المعيشة لمواطنيها .  
فقد أخفقت اغلب خطط التنمية الاقتصادية حتى في توفر المنح والمساعدات والقروض وغيرها من المساعدات المالية أو المعونات الفنية . الأمر الذي يستنزف جميع الموارد المتاحة في سبيل توفير السلاح، وعدم الالتفات للمشكلات الاقتصادية أو حتى الاجتماعية مما يؤدي إلى مزيد من الفقر والتخلف وحدوث المجاعات . ناهيك عن قتل المئات بل الآلاف من المدنيين ونزوح حتى الملايين وتشردهم، وتعاني القارة الأفريقية مأساة هذا الوضع المتردي، الأمر الذي يهدد الجميع بالمزيد من التخلف و عرقلة مسيرة التنمية والتقدم .

## الفقر والجوع

يبقى الفقر هو الهاجس الأول لكل السياسات التنموية في العالم، ويبلغ عدد سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع حوالي بليون شخص حول العالم ، ومع التأثير المتزايد للعولمة خلال السنوات الماضية فان الفجوة ما بين الفقراء والأغنياء قد ازدادت اتساعاً.

ومن اجل مواجهة الفقر فعلياً لابد من إحداث التغيير الجوهرى في السياسات الاقتصادية والتجارية في العالم خصوصاً دول العالم الثالث. فالأولوية الأولى للمساعدات التنموية يجب أن تكون للمناطق الريفية الفقيرة في الدول النامية ويجب أن تساهم هذه المساعدات في تدريب الناس وتعليمهم حول كيفية مساعدة أنفسهم ورفع قدراتهم وكفاءاتهم بشكل مستدام ، وان لا تكون مساعدات ذات طبيعة خيرية تنتهي مع انتهاء الأموال المخصصة بدون إحداث تطور في نظم العمل والمعيشة والقدرات البشرية، وعلى الدول الصناعية مسؤولية كبيرة في زيادة الدعم المقدم لمكافحة الفقر من خلال الالتزام لتخصيص ٧% من الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية كمساعدات للتنمية لتحقيق الهدف الرئيسي لقمة الألفية بتخفيض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ .

ومن اهم السياسات التي يجب إتباعها لتقليل الفقر في الدول النامية، فتح الأسواق في الدول الصناعية أمام منتجات وصادرات الدول النامية . ففي الوقت الذي تطالب الدول الفقيرة فيه بمزيد من المعونة وبفتح أبواب أكثر أمام منتجاتها إلى الأسواق العالمية ، تتحسب الدول الغنية للآثار التي قد تخلفها خطوات كهذه على اقتصادياتها وتقدم حماية كاملة لمنتجاتها ومؤسساتها الصناعية والزراعية في مواجهة

الصادرات من الدول النامية ، مما يؤدي إلى ضعف التنافسية لهذه الصادرات ويضعفها.

وتشكل قضية الجوع والأمن الغذائي واحدة من أهم مشاكل التنمية في العالم خصوصاً من خلال الفشل الذريع في توفير عدالة التوزيع للكميات الهائلة من الطعام التي يتم إنتاجها في العالم والتي تكفي لاستهلاك أكثر من ضعف سكان العالم حالياً . ولكن سوء سياسات توزيع الثروة جعل عدد الجياع في العالم يزيد بشكل مذهل لا سيما مع الزيادة في عدد سكان العالم .

### شح المياه وظاهرة التصحر والبيئة

تعتبر مشكلة شح موارد المياه وتلوثها ،الخطر الأكبر الذي يهدد بعض دول العالم وخاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا ، وهي بمثابة قنبلة تنموية وسياسية موقوتة، ولذلك فإن توفير موارد مائية كافية للعدد الكبير من السكان يبقى الهاجس الأكثر إشكالية للسياسات التنموية في العالم في القرن الحادي والعشرين، وأصبحت مشكلة التصحر تهدد مساحات شاسعة في العالم وخصوصاً في آسيا وأفريقيا ، وهي تعني ضعف وتدهور إنتاجية الأراضي وتحويلها المتواصل إلى صحارى بسبب السياسات التنموية والزراعية الخاطئة، الأمر الذي يسبب تدمير القاعدة الإنتاجية للمجتمعات الريفية والمحلية في معظم دول العالم الثالث، خصوصاً أن هذه المجتمعات معظمها من المزارعين الصغار الذين تشكل الأرض مورد رزقهم الوحيد. وتتطلب استعادة خصائص التربة الإنتاجية بذل الكثير من الجهود في إعادة استصلاح الأراضي في الدول النامية على الأخص، وهذا ما يتطلب دعماً مالياً من الدول الصناعية ودعماً سياسياً من حكومات الدول النامية.

اما قضايا التلوث في الهواء والمياه فتشكل خطورة بالغة على صحة الانسان داخل الدولة الواحدة وعبر الحدود ، وتؤثر على مناخ الكرة الارضية ، نتيجة المخلفات الغازية والكيمائية والتي تؤثر على الطبقات الجوية وتترك تأثيرات سلبية هائلة على درجات الحرارة والجفاف.

### دور السياسات الوطنية والتشريعات والتوجهات الخاصة بصيانة السلام والتقدم

ان الظروف الدولية الراهنة تفرض على البلدان الإفريقية والعربية تحديات كبيرة في ظل العولمة والتطورات الاقتصادية الجديدة ، لذلك لا بد ان يرقى واضعوا السياسات الوطنية في العالمين العربي والإفريقي الى مستوى هذه التحديات وان يدركوا حقيقة مفادها ان البلدان العربية والإفريقية تجمعهما مصالح مشتركة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن بلورة شراكة افريقية عربية شاملة تشكل الأساس الضروري للتعاون العربي الإفريقي لمواجهة التحديات الحاسمة والمصيرية التي يبرز فيها الإرهاب والفقر ، والنزاعات المسلحة والفساد وغيرها من العوائق التي تقف حائلاً امام تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

هذه التحديات تحتاج الى وقفة تأمل وتركيز من الجميع حكومات ومجالس شيوخ بالإضافة الى فعاليات المجتمع المدني لبلورة أساليب ناجعة لرسم السياسات الوطنية والتشريعات التي تضمن تحقيق السلام والأمن اللذان يشكلان البيئة الضرورية التي تتحقق فيها التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

ونحن أعضاء رابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة مطالبين ببذل مزيد من الجهد الدؤوب المشترك في إطار الرابطة ومختلف المنابر والمحافل الإقليمية والدولية

لبلورة التطورات والتوجهات والبرامج التي تمكننا من الإسهام الى جانب حكوماتنا في صياغة سياسات عمومية هادفة وفعالة لترسيخ مؤسساتنا السياسية الديمقراطية وتحقيق التنمية بأبعادها السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الإسهام في توطيد دعائم السلم والاستقرار العالمي .

يجب ان نصل الى قناعه مفادها ان العمل الفردي في ظل تحديات العولمة وتداعياتها لم يعد مجدياً فلا بد من شراكة حقيقية صادقة هدفها الإنسان وليس المصالح الاقتصادية الفردية لذلك يتوجب علينا كبرلمانيين من خلال السلطات الممنوحة لنا المتمثلة بالتشريع والرقابة ان نوجه حكوماتنا الى رسم سياسات وطنية متناسقه وموحده خاصة في القضايا ذات البعد المشترك لبلداننا .

لا بد قبل الحديث عن السياسات الوطنية والتشريعات التي تخدم السلام والتقدم ان نؤكد على العلاقة المتلازمة بين الديمقراطية وتحقيق السلام والتقدم حيث يشكل السلام والتنمية ثمره من ثمار الديمقراطية لذلك فان الترابط وثيق بين السلام والتنمية وسيادة القانون وحقوق الانسان .

وتهدف الديمقراطية اساساً باعتبارها المثل الاعلى الى صون وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الاساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتوطيد الاستقرار الوطني والسلام الاجتماعي فضلاً عن تهيئة المناخ المناسب لارساء دعائم السلام الدولي ، وتعد الديمقراطية ، بوصفها شكلاً من اشكال الحكم افضل السبل لتحقيق هذه الاهداف جميعاً ، كما انها تعتبر النظام السياسي الوحيد القادر على التصحيح والتقدم.

يتمثل مفتاح الحكم الديمقراطي الناجح بالتوازن بين سلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وبالتنسيق والتعاون البناء الذي يصب في المصلحة العامة عند القيام في رسم السياسات الوطنية الشاملة .  
كذلك يعتبر من مقومات الحكم الديمقراطي مشاركته جهات غير رسمية في رسم السياسات العامة مثل الأحزاب ، النقابات ، الرأي العام بالإضافة الى فعاليات المجتمع المدني .

فعلى السلطة التنفيذية ان تخلق المؤسسات الوطنية والاطر اللازمة للمحافظة على القانون والنظام ، من اجل تأسيس البنية التحتية الاساسية وتوفير الخدمات الاساسية للمجتمع .

اما السلطة القضائية فتكفل تطبيق هذه القوانين وتفسيرها بإصدارها لاحكام قضائية مستقلة وجديرة بالثقة.

كما يتعزز دور السلطة التشريعية كأحد اجهزة الدولة الرئيسية من خلال قدرتها على القيام بادوارها الدستورية التشريعية والرقابية فالوظيفة التشريعية للبرلمان جزء لا يتجزأ من حكم القانون والوظيفة الرقابية هي الوسيلة الفعالة لمراقبة عمل الحكومات في معرض تنفيذها للتشريعات والسياسات العامة.

وتأكيداً على الحقيقة الراسخة التي تفيد بأن تحقيق التقدم والسلام الجماعي للمنطقة العربية والإفريقية يتطلب اصلاح داخلي شامل على المستوى الوطني للدول الأعضاء في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حتى يكون لها دور فعال في تحقيق السلام والتنمية والتقدم على المستوى الإقليمي والجماعي ، هذا الإصلاح يتطلب خلق سياسات وتشريعات وطنية تراعي المصالح الداخلية لكل بلد وتتناسب مع المصالح والأهداف والتحديات المشتركة للجماعة الدولية بما فيهم العرب والأفارقة.

وتظهر السياسات الوطنية والتشريعات التي تضمن السلام والتقدم في عدة جوانب:-

#### أ- الجانب السياسي :-

- ١- العمل على تأكيد مبدأ سيادة القانون والبناء المؤسسي للدولة .
- ٢- رسم السياسات والتشريعات التي تضمن إرساء قيم التعددية الفكرية والسياسية من خلال صياغة قانون احزاب عصري يتناسب مع البيئة الداخلية لكل دولة ويعزز مبدأ التداول السلمي للسلطة.
- ٣- سن التشريعات التي تتضمن الحريات الاساسية للمواطن والمتمثلة في حرية الراي والتعبير والعقيدة .
- ٤- صياغة قانون للانتخابات يحقق اكبر قدر ممكن من المشاركة السياسية ويعكس توجهات المواطنين داخل الدولة .
- ٥- ايجاد التشريعات والسياسات التي تعمل على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في سبيل تحقيق التنمية والسلام .
- ٦- التشريعات والسياسات التي تعزز دور الصحافة والاعلام في نشر ثقافة السلام داخل المجتمع ونبذ العنف لا سيما قانون عصري للمطبوعات والنشر يكفل حرية الصحافة لما للاعلام من دور كبير في توجيه وحشد التأييد للسياسات الوطنية المعززة للسلام والتقدم .
- ٧- التأكيد على مبدأ تلازم السلطة والمسؤولية من خلال ايجاد التشريعات التي تكفل المساءلة القانونية لكل صاحب سلطة عن اعماله .

٨- على الهيئات التشريعية المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات البعد الدولي المشترك لا سيما الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الارهاب والاتفاقيات المتعلقة بتحقيق اهداف الالفية للتنمية.

#### ب- الجانب الاجتماعي :-

١- اقرار السياسات والتشريعات التي تهدف الى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجتمع باعتبارها تمثل نصف المجتمع اذ انه لا يمكن تحقيق التقدم والسلام دون مشاركة فعالة للمرأة .

٢- بلورة سياسات وتشريعات تعليمية وتربوية تؤكد على تحقيق اهداف مؤتمر دكاو التي تضمنت الزامية ومجانية التعليم ، وخفض نسبة الامية ، وتحسين نوعية التعليم والمساواة بين الجنسين في التعليم وتطوير المناهج التي تشجع ثقافة الحوار والقبول بالطرف الاخر اذ ان التنشئة الاجتماعية تلعب دوراً كبيراً في شيوع ثقافة السلام والتقدم .

٣- دعم التشريعات والسياسات الصحية التي تؤمن مجانية العلاج للفقراء والتي تكفل الرعاية الصحية للاطفال والامهات وذوي الاحتياجات الخاصة والكبار في السن .

٤- صياغة السياسات والتشريعات المتعلقة بالشباب ودورهم في بناء مجتمع عصري ومتطور .

٥- تفعيل السياسات والتشريعات التي تعالج ظاهرتي الفقر والبطالة لما لهما من تأثير كبير في سبيل تحقيق السلام والتقدم لا سيما وان الفقر والبطالة بيئة ملائمة للارهاب .

٦- الاهتمام بالطفل وبخاصة من سوء الاستغلال من خلال تشريعات العمل .

٧- تشريعات تتصل بسلامة البيئة حفاظاً على سلامة الصحة العامة وحفاظاً على المناخ الدولي.



### ج- في الجانب الاقتصادي:-

- ١- على الهيئات التشريعية ان تشجع مناخ الاستثمار المناسب للتدفق الحر لرأس المال او التبادل الخارجي من اجل تقوية اقتصاديات افريقيا والعرب من خلال علاقات تجارة الصادرات لما له من انعكاسات ايجابية على التنمية الاقتصادية والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.
- ٢- على اعضاء الهيئة التشريعية ان يشرعوا القوانين التي تحول اقتصاد دولهم الى القطاع الخاص الذي يعتبر اقدر على النمو والتغيير في ظل عملية العولمة .
- ٣- التشريعات والسياسات التي تهدف الى تشجيع اقامة شركات عربية افريقية للاستغلال الامثل للموارد الطبيعية في افريقيا والعالم العربي .
- ٤- اقرار السياسات والتشريعات التي تضمن عدم عمل النظام الاقتصادي بشكل يؤدي الى تركيز الثروة ووسائل الانتاج والتبادل بأيدي مجموعات معينة مما يؤدي الى خلل في توزيع الثروات في المجتمع.
- ٥- التشريعات المتعلقة بالجرائم الاقتصادية لا سيما التهرب الضريبي وغسيل الاموال ، وتزيف العملات ، والتهريب لما لها من اهمية بالغة على مسيرة التنمية والتقدم .
- ٦- سن التشريعات والسياسات التي تشجع اقامة اتفاقيات ثنائية وجماعية ذات علاقة بتبادل الايدي العاملة بين الدول الاعضاء.

## التوصيات

- في سبيل تحقيق التقدم والسلام العالمي من خلال السياسات والتشريعات الوطنية فعلياً ان نأخذ بعين الاعتبار بالتوصيات والاقتراحات التالية:-
- ١- استمرار تنفيذ برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإجراء عملية إصدار وتعديل التشريعات بما يتلاءم مع عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي .
  - ٢- تطوير وتحديث قطاع التعليم العالي بشكل يساهم في توفير الممارسات والقدرات المتخصصة والمتميزة أكاديمياً وتطبيقياً وفق ما تتطلبه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعمل على الموائمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات التنمية المستدامة.
  - ٣- الاهتمام بقضايا الصحة والبيئة .
  - ٤- العمل على خلق مساحات للحوار المؤسسي بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فيما بينها ومع مؤسسات المجتمع المدني واعتماد الحوار كوسيلة للتواصل ووسيلة لحل قضايا الوطن وهذا سوف يساهم في تحقيق مصداقية الحكومات لدى مواطنيها.
  - ٥- على البرلمانات الإسراع في إصدار التشريعات اللازمة لمكافحة الفساد حيث ان اصدار مثل تلك التشريعات سوف يساهم بشكل ايجابي في القضاء على مشكلة الفقر ومحاربتها وبالتالي سوف تعمل تلك التشريعات على مساندة الحكومات على توجيه جهودها في محاربة الفقر.
  - ٦- العمل على تحفيز رؤوس الاموال في افريقيا والعالم العربي على إقامة شركات مختلطة (عربية - افريقيه) لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية في أفريقيا والعالم العربي مما سوف يؤدي الى احداث تقدم ايجابي في انجاز أهداف الألفية الجديدة.

- ٧- اعداد استراتيجية تعاون (عربي - افريقي) في مختلف القطاعات مما سوف يكون له تأثير ايجابي على عملية التنمية المستدامة.
- ٨- تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية لتعظيم الجهود المبذولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات الاجتماعية بالاحص .
- ٩- التصدي بالحجة والافناع والحوار والتواصل لكل محاولات تشوية وجه الاسلام الحقيقي السماح و اعتماد الحوار الفكري لاقتلاع لغة التطرف والإرهاب وتعتبر رسالة عمان أحد ركائز هذا الحوار والتي تؤكد على المعاني السامية للإسلام ، وتؤسس قاعدة مشتركة للالتقاء مع الديانات الأخرى ، مما يخدم المجتمع الإنساني يحقق الخير للبشرية جمعاء بنبذ العنف والإرهاب الذين لا يمت للإسلام بأي صلة لأنه دين السلام.
- ١٠- شجب أي استخدام للقوة او التهديد باستخدامها او أي عمل من أعمال العدوان كما عرفتة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ بقرارها رقم (٣٣١٤) .
- ١١- دعوة البرلمانات في العالم لتعمل على تحميل حكوماتها على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية وخاصة ما تعلق منها بمبادئ القانون الدولي الخاص بإنماء العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة.
- ١٢- دعوة البرلمانات في العالم للتصديق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بنزع السلاح والحد منه وحظر الأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية واسلحة الدمار الشامل لجعل العالم يعيش في أمان وسلام دائم .
- ١٣- حث الحكومات العربية والإفريقية على ضرورة التنسيق الحكومي البرلماني فيما يخص العلاقات الثنائية لأي دولة عضو في رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي ازاء أي موقف اقليمي او دولي.
- ١٤- تأييد احترام حقوق الإنسان وحرياته العامة بغض النظر عن الجنس او العرق او الدين وادانه كل انتهاك لها والدعوة الى تأييد هذه الحقوق والحريات خاصة في

- الأراضي المحتلة او التي تشهد نزاعات مسلحة في أي بقعه من بقع العالم دون أي تميز.
- ١٥- تفعيل دور البرلمانات العربية والإفريقية في تبني محاور تنسيقية من خلال اللقاءات التشاورية بين دولها قبل أي مؤتمر دولي يتعلق في الأمن والسلام العالمي.
- ١٦- وضع آليات تنفيذية تعمل على إدخال الديمقراطية في جميع مؤسسات الدولة وارساء الحكم السليم واحترام حقوق الإنسان وضمان الحريات الأساسية للمواطنين .
- ١٧- الاهتمام بقطاع الإعلام وذلك لإمكانيته على إظهار خطورة الإرهاب وتأثيراته المدمرة على عملية التنمية والتقدم وتهديد الإرهاب للسلام الداخلي في دولنا والذي ينعكس بدوره على تهديد السلام العالمي.
- ١٨- دعم العملية السلمية في منطقة الشرق الاوسط .
- ١٩- العمل على دعم وحدة العراق واستقلالة.
- ٢٠- دعم قوة حفظ السلام التي شكلها الاتحاد الإفريقي من دول القارة الإفريقية والتي سوف تقوم بتعزيز جهود الحكومة السودانية في ارساء الأمن والسلام والاستقرار في اقليم دار فور.
- ٢١- ان تقوم هيئة الامم المتحدة بدعم قوة حفظ السلام المشكلة من الدول الإفريقية وتقديم التمويل اللازم لها .